

اليابان قوة تجارية كبرى

تمهيد إشكالي

يقع اليابان شرق قارة آسيا، وهو أرخبيل يمتد على شكل قوس، تبلغ مساحته حوالي 378000 كيلومتر مربع، ويقطنه ما يزيد عن 127.9 مليون نسمة. ورغم ضيق مساحته وافتقاره للثروات الطبيعية، فقد استطاع أن يفرض نفسه كقوة تجارية عظمى على الساحة الدولية، بفضل مؤهلات بشرية وتنظيمية قوية. ومع ذلك، لا تخلو هذه القوة الاقتصادية من مجموعة من التحديات والمشاكل التي تعترض مسارها التنموي.

فما هي مظاهر القوة التجارية لليابان ومكانتها على الصعيد الدولي؟
وما العوامل التي تفسر هذه المكانة؟
وما أهم المشاكل التي تعاني منها التجارة الخارجية اليابانية؟

مظاهر القوة التجارية لليابان ومكانتها العالمية

يحتل اليابان مكانة متقدمة في التجارة العالمية، بفضل قوته الاقتصادية واستثماراته الواسعة، حيث تتجلى قوته التجارية في ما يلي:

- **التموقع في الاقتصاد العالمي:** يحتل اليابان المرتبة الثالثة عالمياً من حيث الناتج الداخلي الإجمالي الذي بلغ 5150 مليار دولار، ويشكل بذلك أحد الأقطاب الثلاثة الرئيسية التي تهيمن على الاقتصاد العالمي.
- **مساهمته الكبيرة في التجارة الدولية:** يمثل قوة تجارية رابعة عالمياً، حيث تبلغ نسبة صادراته 10.5% من إجمالي الصادرات العالمية، مقابل 8.9% للواردات.
- **تنوع الشركاء التجاريين:** يتعامل اليابان مع مختلف الكتل الاقتصادية الكبرى، كدول جنوب شرق آسيا، أمريكا الشمالية، والاتحاد الأوروبي، ويحقق فائضا تجاريا مع بعضها، بينما يسجل عجزا مع الصين ومنطقة الشرق الأوسط.
- **بنية تجارية متطورة:** تعتمد صادرات اليابان بشكل كبير على المواد المصنعة بنسبة 91.9%، فيما تتشكل وارداته أساساً من المحروقات والمعادن بنسبة 31.9%، والمواد الفلاحية بنسبة 12.8%. وقد بلغ فائض ميزانه التجاري 80 مليار دولار سنة 2006م.
- **الانتشار الاستثماري الواسع:** تنتشر الاستثمارات اليابانية في العديد من مناطق العالم، حيث تتركز بنسبة 44% في أمريكا الشمالية، و19% في أوروبا، و17% في الصين.

العوامل المفسرة للقوة التجارية لليابان

العوامل الجغرافية والخدماتية

- تموقعه الاستراتيجي في قلب شرق آسيا.
- انفتاحه على عدة بحار ومحيطات (المحيط الهادي، بحر اليابان، بحر الصين).
- قربه من أكبر تجمع سكاني بالعالم.
- استغلاله للمجال البحري الضيق.
- توفره على موانئ كبرى على السواحل الجنوبية والشرقية (مثل طوكيو، يوكوهاما، كوبه).

العوامل التنظيمية والبشرية

- اعتماد نظام اقتصادي رأسمالي متطور يسمح للدولة والمقاولات بالتنسيق لتطوير الاقتصاد، من خلال:
 - تقديم مساعدات مالية وإدارية للمقاولات.
 - تشجيع البحث العلمي وتخصيص 3% من الناتج القومي لهذا المجال.
 - دعم سياسة التصدير وتحفيز الإنتاج الصناعي.
- دور مؤسسات السوكوسوشا: وهي شركات عملاقة تُشرف على كافة مراحل النشاط الاقتصادي من توريد المواد الخام، تمويل المقاولات، التصنيع، التسويق، وجمع المعلومات حول الأسواق العالمية.
- الطاقة البشرية المؤهلة: يضم اليابان أكثر من 127 مليون نسمة، تبلغ نسبة السكان النشيطين 66.7%، يشغل أغلبهم في قطاع الخدمات، وتتميز اليد العاملة بالكفاءة العالية والانضباط والتفاني في العمل.

القوة الصناعية كأساس للقوة التجارية

مظاهر القوة الصناعية

- تفوق صناعات استراتيجية كبرى: مثل صناعة السيارات التي حققت أزيد من 10 ملايين وحدة في 2005م، إلى جانب الصناعة الإلكترونية التي فاقت السيارات من حيث رقم المعاملات وعدد مناصب الشغل.
- تمركز المركبات الصناعية الكبرى: على طول السواحل الجنوبية للمحيط الهادئ، وتشمل مجالات صناعية متنوعة كالصناعات الثقيلة، البيتروكيماوية، صناعة السيارات.
- الريادة العالمية لبعض الشركات اليابانية: مثل "طويوتا" في قطاع السيارات، و"سوني" في قطاع الإلكترونيات.
- توفر اليابان على أسطول تجاري ضخم: يساهم في تأمين نقل صادراته ووارداته، مستفيدا من توفره على موانئ كبرى.

العوامل المفسرة للقوة الصناعية

- العوامل التنظيمية:
 - اعتماد نهج الرأسمالية الليبرالية الحديثة التي تشجع التركيز الرأسي (الزاياتسو).
 - تدخل الدولة لدعم المقاولات، وتوفير امتيازات ضريبية، وتحفيز البحث العلمي.
 - ربط الجامعات ومراكز البحث بالصناعة، مما ساهم في خلق منظومة إنتاجية متطورة.
- العوامل البشرية:
 - التوفر على يد عاملة هائلة العدد، ذات تأهيل جيد، وتتمتع بالانضباط والقدرة على الابتكار والعمل الجماعي.

المشاكل والتحديات التي تواجه التجارة الخارجية اليابانية

رغم قوة اليابان التجارية، فإنها تعاني من عدة مشاكل داخلية وخارجية، من أبرزها:

- الارتباط الكبير بالخارج: حيث يعتمد اليابان على الخارج لتوفير مصادر الطاقة (بنسبة 85.5%) والمواد الغذائية (بنسبة 54%).
- تأثر التجارة بالآزمات الدولية: مثل أزمة الأسواق المالية في آسيا سنة 1997م، والأزمة المالية العالمية سنة 2008م.
- المنافسة الأجنبية الشديدة: خاصة من طرف الصين، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى التتينات الأربع (كوريا الجنوبية، تاوان، هونغ كونغ، سنغافورة).
- ارتفاع سعر الين: حيث يؤدي فانض الميزان التجاري إلى ارتفاع قيمة العملة اليابانية، مما ينعكس سلباً على صادراتها ويقلل من تنافسية منتجاتها.

خاتمة

نجح اليابان في فرض نفسه كقوة تجارية عالمية بفضل اختياراته الاقتصادية والتنظيمية الناجحة، واستغلاله الأمثل لموارده البشرية المحدودة. ورغم التحديات العديدة التي تواجهه، يواصل اليابان تعزيز موقعه في النظام الاقتصادي العالمي عبر الابتكار، والانفتاح، والمثابرة.